اقتصاد

ارتفاع طفيف في سعر صرف الدولار أمام الليرة فوق ٤٩٠ ليرة في «سوداء» دمشق

حاكم مصرف سورية المركزي يقول كلمة الفصل في رصيد المكوث: ليس موجهاً ضد أصحاب الدخل المحدود

| الوطن

ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية على نحو طفيف يوم أمس في السوق السوداء، خاصة في دمشق، مسجلاً مستوى بين ٤٩٠ و٤٩٣ ليرة سورية، مع ضيق في التعاملات نظراً لكون السبت يوم عطلة رسمية، علماً بأن السعر في تعاملات نهاية الأسبوع كانت دون مستوى ٤٩٠ ليرة، إذ تراوحت بين ٤٨٤ و٤٨٩ ليرة في دمشق، و٤٨٠ و٤٨٧ في مختلف المناطق، على حين حافظ مصرف سورية المركزي على الأسعار بين ٥٠٨ و٥١٠ ليرات.

مصادر في سوق الصرافة أكدت لـ«الوطن» وجود عرض بيع كبير في السوق مقارنة بطلبات الشراء، إذ تتركز عمليات البيع في شركات الصرافة المرخصة وبعض المصارف نظراً لارتفاع السعر عن السوداء، التي يتم اللجوء إليها بشكل رئيس لشراء الدولار بأسعار تقل عن الرسمية، علماً بأن هناك من يبيع أيضاً لقلقه من المساءلة عن مصدر الدولارات، بحسب ما يشيع البعض في السوق السوداء لسحب أكبر قدر ممكن من الدولار بسعر منافس.

وفي سياق آخر، ردّ حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام على ما أثير مؤخراً حول شرط رصيد المكوث في منح القروض وتأثر أصحاب الدخل المحدود، إذ اعتبره البعض «اختراعاً سورياً» في منشور على الفيسبوك، وكتب درغام في صيغة الرد عبر صفحته الرسمية على «فيسبوك» بعنوان «مصلحة السوريين أن نتفاعل مع منبع الخبر لا مع السواقي» موضحاً أن «رصيد المكوث ليس اختراعا كما يروج البعض فهو معروف في مختلف البلدان حيث يستفيد من لهم نشاط مصرفي واستقرار النقود الناتجة من حصيلة عمله قدر الإمكان في حساباته المصرفية. ولا يمكن القبول باستمرار ثقافة القدوم إلى المصرف للاقتراض فقط وعدم إبراز حصيلة البيع أو الإيراد للمصرف ولو مرة كل أسبوع على الأقل للتأكيد أن المصرف للاقتراض والإيداع أيضاً».

وأضاف: «يعتبر الترويج للثقافة الجديدة مهماً جداً من أجل إيداع النقود الورقية في المصارف وتلك الأوراق النقدية تشبه الماء؛ فلا بد من جريانها عبر المصارف لتساهم في زيادة الأموال المتاحة للإقراض وإنعاش الاقتصاد بدلاً من وضعها في الأدراج أو خزنات التجار. فإذا ركدت ولم يتم تداولها تصبح مثل المياه الآسنة ولا خير فيها».

وتابع: «قد يقول البعض: وكيف نودعها بالمصارف إذا كانت المصارف لا تسمح بسحب الأوراق النقدية بالشكل الكافي؟ الجواب في الحقيقة مرتبط بموجة المضاربات الحالية على القطع الأجنبي إذا يتم بيع كميات كبيرة من الدولار لسحب الأوراق النقدية وتخزينها لدى بعض الجهات التي تسيء (سواء بقصد أم عن غير قصد) إلى سلامة السياسة النقدية في سورية ولا يجوز التهاون في مواجهة هذه السلوكيات غير المقبولة في هذه الفترة وهو ما يجري حالياً من خلال إجراءات استثنائية تتطلب عدم السماح لأي كان باستنزاف السيولة المتوافرة من الأوراق النقدية إلا بالأسلوب وضمن الخطة المرسومة من مصرف سورية المركزي. وهذا لن يتم بسلام إلا بتضافر جهود الجميع وعدم المبالغة في التهويلات الإعلامية التي يتقنها البعض».

ومن باب التذكير كتب درغام: «نأمل من مختلف الجهات المهتمة عدم الترويج لأخبار غير صحيحة. فرصيد المكوث ليس موجهاً ضد أصحاب الدخل المحدود. فالاحترام واجب لهواجس جميع فئات الشعب السوري والأمل بتحقيق تطلعاتها بالتدريج وفي أقرب وقت ممكن ضمن الإمكانات المتاحة. ومن يقول إن هذه القرارات منعت أصحاب الدخل المحدود من الاقتراض نذكره بما يلي:

١. هناك فقط بضعة مئات من مليارات الليرات على شكل أموال متاحة للإقراض في المصارف بسبب ثقافة الكاش الحالية التي لا بد من تضافر جهود الجميع للترويج لأهمية إعادة حصيلة نشاط مختلف المهن والحرف والورش والتجارة والصناعة وخاصة من الأوراق النقدية إلى المصارف لزيادة الأموال المتاحة للإقراض. وبذلك نتمكن من زيادة طموحات خطط التسليف الحالية في مختلف المصارف.

٢. من لا يكفه راتبه للعيش خلال الشهر لا يحق له أصلاً الاقتراض لأنه غير قادر على تسديد الأقساط الشهرية المطلوبة ومن ثم لا يمكن الادعاء بأن رصيد المكوث حرمه من الاقتراض.

٣. من يقل إن راتبه يكفي لأيام والباقي يعتمد فيه على مصادر خارجية يمكنه الاعتماد على تلك المصادر في القسم الأول من الشهر والاحتفاظ براتبه للقسم الثاني فيصبح لديه رصيد مكوث وفرص اقتراض تتزايد كلما وضع جزءاً إضافياً من تلك المصادر في حسابه المصرفي.

٤. لأننا نعتبر أصحاب الدخل المحدود القادرين على تسديد الأقساط بحاجة للتمويل تمت مضاعفة حصة التسليف المسموحة لكل من المصارف العامة المختصة بذوي الدخل المحدود. كما أن مصارف التوفير والتسليف يجب عليها تأمين القروض الإنتاجية لأصحاب المهن وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تفهم مديرو مصارف التوفير والتسليف هذه المنطلقات في مختلف الاجتماعات التي جرت معهم وسيقومون بشرح تلك الأفكار للمديرين في مختلف المحافظات كي يتم نشر الوعي المصرفي بهذا الخصوص».

وختم درغام: «الأمل دائماً وأبداً بالترويج للأخبار السليمة من دون اقتطاعات منها أو تشويه لمضمونها من البعض. والأهم القناعة بأن التكافل في الترويج للأخبار السليمة سيكون فيه مصلحة الجميع بعيد عن التهكم غير المسوّغ الذي يضر بمصلحة جميع الطبقات وخاصة المتوسطة عماد أي نهضة اقتصادية قادمة».

مدير هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن»:

إعادة النظر في أسعار التأمين الصحي

| عبد الهادي شباط

أكد رئيس هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» أن ما خلص إليه ملتقى التأمين من أفكار وآراء وتوصيات سوف تكون محل اهتمام ومتابعة فورية وجزءاً من خطة هيئة الإشراف على التأمين حيث سيتم بحث كل توصية على حدة ووضع منهجية خاصة لكل منها ليتم بحثها ومناقشتها خلال مجلس إدارة الهيئة واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتطبيق هذه التوصيات.

وبين أن من أهم الخلاصات في ملتقى التأمين هو إحداث مجمع لإعادة التأمين، موضحاً أن هناك اتفاقيات جاري العمل عليها مع دول صديقة هي روسيا وإيران. وسوف يتم البحث في انجاز ما تمت مناقشته حول هذا الموضوع بما يضمن تنشيط السوق المحلية للتأمين وتعويض ما تمت خسارته من اتفاقيات مع شركات إعادة تأمين خلال سنوات الحرب على سورية وحالة الحصار الاقتصادي وخاصة ما يمارس على قطاع التأمين في هذا الإطار.

وأشار العش إلى أن قطاع التأمين الصحي يأتي في مقدمة القضايا التي ستتابعها الهيئة انسجاماً مع التوجهات الحكومية الخاصة بذلك والتوصيات والأفكار والآراء التي تم تداولها خلال الملتقى، حيث شكل الملتقى فرصة لتبادل كل الآراء حول واقع التأمين الصحي ومن قبل كل العاملين في هذا النوع التأميني، حيث تتجه الأمور نحو إعادة التسعير للمنتج ووضع حد أدنى يمنع ويحدّ من حالة الخسارة، وضمن تحقيق جودة الخدمة التي يتطلبها السوق ويرغب بالحصول عليها المؤمن، حيث لا يوجد توازن حالياً بين الأقساط والتعويضات التي تقدم في هذه المجال حيث ترتفع نسبة التعويضات على الأقساط وهو ما يحقق خسارة مستمرة ويسهم في تراجع مستوى وجودة الخدمة.

كما أكد العش أن التوجه نحو إحداث شركة عامة مساهمة لاستثمار جزء من أموال شركات التأمين سيوفر فرصة هامة لتنشيط عمل التأمين وتوفير السيولة المطلوبة.

وكانت توصيات الملتقى ركزت على إعادة دراسة تعرفة التأمين الصحي والخدمات المرتبطة بها ومراقبة عقود الشركات وفق دراسات تعدها الهيئة للتأكد من كفاءة وعدالة التسعير مع شروط العقد والتغطيات، ووضع نظام للتأمين الصحي يحدد واجبات ومسؤوليات كافة الأطراف وإدراج واستخدام الأنظمة الالكترونية بما يخدم جودة خدمة التأمين الصحي بما فيها الوصفة الالكترونية والملف الموحد للمستفيدين من الخدمات الصحية.

كما ركزت التوصيات على ضرورة ابتكار منتجات تأمينية تعوض الأثر السلبي للأزمة الحالية وتلبي شرائح جديدة من المؤمنين، إضافة إلى تأهيل الكوادر التأمينية وخاصة التدريب التخصصي المهني عبر إحداث معهد تدريب وطني للتأمين يمنح شهادات تخصصية بإشراف هيئة الإشراف على التأمين وبخبرات محلية ضمن منهاج معتمد ومعترف به عالمياً.

إل جانب العمل على وضع معايير تدقيق للجهات الرقابية للتدقيق على عمل الجهات التأمينية بما يحقق العدالة والشفافية في أساليب التدقيق والمراقبة والتأكيد على الالتزام بتطبيق المعايير الفنية وضوابط العمل التي تعتمدها هيئة الإشراف على التأمين في المراقبة على شركات التأمين وتطبيق قواعد حوكمة الشركات. مع التركيز على زيادة الاكتتاب في سوق التأمين خلال توسيع وتطوير آليات عمليات التسويق المختلفة، والتعامل مع الاستثمارات الخاصة لشركات التأمين بجدية وتأسيس شركة استثمارية بإدارة شركات التأمين مع إمكانية إدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية وتقديم المشاريع المناسبة للحكومة بما يدعم الاقتصاد الوطني.

وركزت التوصيات على جودة الخدمة المقدمة لحاملي الوثائق التأمينية المختلفة وابتكار الحلول الفعالة لتنفيذها، والابتعاد عن سياسة المنافسة غير المنسجمة مع أسس التسعير الأكتوارية واتباع سياسة اكتتابيه مرنة لا تتسم بالتشديد ولكن تستند إلى معايير فنية وعملية، وإيجاد رابط مشترك يجمع شركات التأمين ووكلاء ووسطاء التأمين وشركات النفقات الطبية للخروج بقرارات مشتركة تضبط السوق التأميني وتكاملها لاتحاد مشترك، والعمل على إيجاد حلول فعالة بما يخص إعادة التأمين وإحداث تجمعات لجميع شركات التأمين والتعاون مع الدول الصديقة بهذا المجال.

«السوري الاجتماعي» يرسم خريطة من ١٩ مبادرة لعبور «الإصلاح الإداري» إلى النجاح:

إعادة هيكلة الحكومة.. وربط الرواتب بالإنتاج ودمج هيئة التفتيش بجهاز الرقابة المالية.. وإحداث وظيفة أمين عام وزارة

| الوطن

حدّد الحزب السوري القومي الاجتماعي موقفه وموقعه حيال مشروع الاصلاح الإداري الوطني الذي أطلقه رئيس الجمهورية بشار الأسد في حزيران الماضي وذلك عبر رؤية مفصلة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) انطلقت من اعتبار أن المشروع يقوم بشكل رئيس على مبدأ إسناد عملية الإصلاح إلى الجهاز الإداري الحكومي وإداراته ومؤسساته كي يقوم بإصلاح ذاتي عبر معادلة تفاعلية مستمرة طرفها الثاني عملية (قياس وتقييم ودعم) تحفزه لوضع البرامج التفصيلية، وصياغة الإستراتيجيات وتحديد البدائل، مبينةً أن هذه الأسلوب في الإصلاح الإداري هو الأكثر ملاءمة لحال الدولة السورية التي تضررت مؤسساتها وبنياتها التحتية كثيراً في سنوات الحرب والتي مع ذلك قد أبدت خلالها صموداً وتماسكاً مكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها للمواطنين. وبالتالي فهذا الأسلوب ليس مكافأة لها بل لتجنيب مؤسساتها أي اهتزاز أو فراغ قد يسببه أسلوب آخر في الإصلاح.

الرؤية التي حملت توقيع رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الأمين جوزيف سويد أكدت أن الحزب إذ يضع رؤيته حول عملية الإصلاح الإداري، إنما يعبر عن دوره وحرصه على إنجاحها وعلى إعادة بناء الدولة السورية بصورة عصرية.

١٩ مبادرة

وحدّد الحزب في «رؤيته» مجموعة من المقترحات كي يحظى الاصلاح الإداري بفرصته للنجاح، حيث يجب توفير بيئته المناسبة المتمثلة بشكل رئيسي بالشفافية وسيادة القانون وأن ترافقه، في الحد الأدنى، مجموعة من المبادرات والتدخلات (١٩ مبادرة)، تمثلت بإحداث مكتب مؤقت بكادر متخصص يرتبط برئيس مجلس الوزراء خاص بمتابعة المشروع الوطني للإصلاح الإداري ورفع تقارير شهرية وتقارير عند الحاجة لرئاسة المجلس، تنشر للعموم كخطوة أولى في تعزيز الشفافية بين المواطن والحكومة. وإحداث نظام الوسيط الجمهوري. الذي يتولى المساعدة على حل المشاكل بين المواطن والإدارة الحكومية ما يسهم في تمكين سورية من منظومة حقوقية وطنية حديثة ومتناسقة.

إضافة إلى إطلاق حملة إعلامية تواكب تطبيق المشروع موجهة بشكل أساسي للمواطن هدفها توضيح كيفية تفاعله وتواصله مع المشروع، وليس الترويج للمشروع بحد ذاته، وذلك لحمايته من تفريغه من مضمونه وجدواه ونزاهته، على أن تكون هذه الحملة بعيدة عن تنظير خبراء الإدارة ومنظري الإصلاح الإداري ومستعرضي التجارب الدولية. لأن المواطنين العاديين، وهم أكثرية الشعب والمعنيون بأي إصلاح، ليسوا بحاجة إلى الاطلاع على نظريات الإدارة والإصلاح الإداري وتجارب الدول الأخرى فيها، بل جل ما يهمهم هو حكومة رشيدة تقدم لهم الخدمات ومتطلبات حياتهم ومستقبلهم.

كما اقترح إعادة هيكلة الحكومة من خلال تحليل هيكلها الإداري والوظيفي والجهات التابعة لها، للتوصل إلى هيكل يقوم على تصنيف المصالح العامة الرئيسية في الدولة يراعي متطلبات المرحلة الحالية ومرحلة إعادة البناء، بما يسمح باتخاذ قرارات أكثر صحة في الدمج والفصل والإحداث والإلغاء في مختلف المستويات، ورسم الأدوار والوظائف التي تقوم بها، للوصول إلى حكومة رشيقة ومرنة تمارس دورها في رسم السياسات العامة ووضع الإستراتيجيات بعيدة المدى، وتقرير التوافق الشكلي والنهج المشترك لتنفيذ الإستراتيجيات والخطط، وممارسة وظيفة التقييم والمتابعة، والتشريع والإنفاذ والتنظيم، في حين تسند المهام والوظائف التنفيذية والتعامل المباشر مع المواطنين إلى الهيئات والمؤسسات التابعة لها.

وتضمن الرؤية أيضاً مقترحات بإعادة النظر في التدخلات في عمل الحكومة وصيانته، وجعل العلاقة مباشرة بينها وبين رئاسة الجمهورية، مع الأخذ بالحسبان علاقتها مع السلطة القضائية والرقابية التي تحددها القوانين والأنظمة. وإحداث وظيفة أمين عام وزارة تطل الوزارة من خلاله على المواطنين، ولضمان استمرارية تحقيق أهداف الوزارة في حال أي تعديل وزاري. ووضع قانون حرية الوصول إلى المعلومات في إطار نظام المواطن المراقب يقضي، فيما يقضي، نشر الحكومة تقريراً سنوياً عما أنجزته في مجال كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، ونمو كل محافظة من المحافظات. ما يزيد في ثقة المواطن في الحكومة.

إضافة إلى وضع نظام خاص لإسناد الوظائف الإدارية العليا يقوم على معايير الكفاءة والجدارة العلمية والمهنية والإدارية وأخلاقيات العمل، واستخدام أساليب متطورة في تقويم المرشحين واختيارهم، على أن يكون التعيين في هذه الوظائف لمدة محددة. ووضع وتطبيق نظام عادل للترقية في الوظيفة العامة (المسار الوظيفي) وربطه (بالمسار التدريبي) حيث تراعى الكفاءة والنزاهة والقدرة على تطوير الذات وتطوير العمل، والأخذ بنظام تدوير الوظائف. وتفعيل دور المعهد الوطني للإدارة العامة للاستفادة من مخرجاته في اختيار القيادات الإدارية في إطار تنفيذ المشروع الوطني للإصلاح الإداري. وتعديل بعض القوانين الناظمة لعمل الإدارة العامة وإعادة النظر في بعضها الآخر، وبشكل خاص القانون الأساسي للعاملين في الدولة- القانون المالي الأساسي- نظام العقود، بحيث تراعي هذه القوانين خصوصية كل قطاع من القطاعات الحكومية.

كما اقترحت الرؤية تطوير آليات العقود والمشتريات الحكومية بأشكالها المختلفة /التوريدات والأشغال والبرمجيات والخدمات والأعمال الاستثمارية.. / بما يزيد في شفافيتها لسد أية ثغرات يمكن أن يتسلل إليها الفساد. وتحديث الهياكل التنظيمية للوزارات والجهات الحكومية وأنظمتها الداخلية وتوصيف الوظائف ومتابعة تطبيقها وتوفير الظروف ومتطلبات ذلك. وإعادة هندسة الإجراءات لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ووضع أدلة واضحة للعمل ونشرها، واستكمال تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية ونظام النافذة الواحدة لتحسين خدمة المواطن والحد من الفساد. وإيلاء القضاء اهتماماً استثنائياً خلال فترة تطبيق الإصلاح الإداري وتحصين القضاة معنوياً ومادياً، في إطار سلطة قضائية مستقلة وقوية ونزيهة وحمايتها من المؤثرات التي تضعف عملها والتزام السلطة التنفيذية باحترام أحكامها.

إضافة إلى وضع نظام للرواتب والأجور للعاملين في الدولة يقوم بشكل أساسي على ربط الأجر بالإنتاج لجعله أكثر عدالة وأكثر انسجاماً مع طبيعة كل قطاع من قطاعات الدولة، بما يزيد من قدرة المواطن السوري على الصمود. ووضع نظام شكاوى فعال في جميع الجهات العامة وتطبيق نظام المواطن المراقب لتحسين ثقة المواطن بالحكومة. ونشر المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية في الوزارات والجهات الحكومية جميعاً ومساعدتها على إحداثها وتأهيل الكوادر الكفؤة لها ضمن برنامج حكومي خاص. وأخيراً، دمج الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالجهاز المركزي للرقابة المالية في هيئة واحدة، وذلك للتخفيف من الأعباء الإدارية والمالية، حيث يناط بالهيئة الجديدة دور الرقابة بنوعيها الإداري والمالي.

ونوّهت الرؤية بأن هذه المبادرات والتدخلات ليست جميع مكونات الإصلاح الإداري المنشود وإنما هي الأهم. آملين أن تساهم هذه الرؤية في نجاح هذا المشروع الوطني المهم الذي يسهم في تعافي سورية ونهضتها.

منطلقات

أشارت الرؤية في مستهلها إلى أن الحزب يأخذ بالحسبان المشهد العام في سورية بجميع ظواهره التي يمكن تصنيفها على نوعين:

- مظاهر نجمت عن الحرب ومفاعيلها كظاهرة الفقر والعوز وغيرها والتي تزداد عمقاً وانتشاراً يوماً بعد يوم، ما قد يخلق حالة من الاحتجاج الصامت الذي يمكن استثماره في لحظة سياسية مناسبة لتحقيق أجندات معادية.

- مظاهر أسهمت الحرب في تعميقها وتفشيها كظاهرة الفساد التي تستنزف الإمكانات والموارد الوطنية العامة والخاصة بعد أن وصلت (هذه الظاهرة) إلى ما يمكن تسميته بالفساد المنظم الذي يتحرك وفق قواعد ومفاهيم تتناسل وتتكاثر لتبدع أشكالاً وأنواعاً مبتكرة من الفساد حتى غدت نهجاً معتمداً يعشش في النفوس ويتحكم بالضمائر في مختلف المستويات سواء في الجهاز الحكومي أم على المستوى الوطني العام.

من هنا فإن الإصلاح الإداري يحتل موقعاً مهماً في مشروعنا الوطني الكبير المتمثل في (إعادة البناء). ويؤكد الحزب هنا أهمية مفهوم (إعادة البناء) لما يختزنه من طيف واسع من المدلولات التي تطول الدولة والمجتمع والإنسان والبنى التحتية، في حين يقتصر مفهوم (إعادة الإعمار) على البنى التحتية. والبون شاسع بين المفهومين.

إن أهمية الإصلاح الإداري تنبع من مبدأ أن الإدارة هي وظيفة الوظائف، وأن الإدارة السليمة هي الإطار المتين الذي يمكن الحكومة من مواجهة تحديات مرحلة إعادة البناء، ويشكل مدخلاً يسهم، في الحد الأدنى، في احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها والحد من تفشيها.

ولا شك بأن الفساد هو ظاهرة متعددة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التربوية ما يعني عدم جدوى الاقتصار على معالجة نتائجها وتجلياتها التي تطفو على السطح فقط، بل باجتثاث جذورها وتجفيف منابعها. وبالتالي فإن الإصلاح الإداري، كعملية معزولة ومستقلة، لا يشكل حلاً جذرياً لهذه المسألة إذا لم يأت في سياق إصلاح شامل يتناول الإصلاح السياسي والقضائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي للوصول إلى دولة قوية ومجتمع سليم معافى.

غير أن الأساس المتين الذي تبنى عليه جميع تلك الإصلاحات والضامن الحقيقي لنجاحها وفلاحها على المدى البعيد هو بناء جيل جديد من السوريين مآله إنسان مفعم بالحس الوطني والوجدان القومي يحرص على أن «يضيف إلى شعوره بشخصيته شعوره بشخصية جماعته وأمته، ويزيد على إحساسه بحاجاته إحساسه بحاجات مجتمعه» وهذا ما يحتاج إلى مشروع وطني مستمر ومستدام للإصلاح التربوي والثقافي يعنى بالنشء منذ سنواته الأولى في الأسرة والمدرسة.

معاناة الإدارة العامة

بيّنت الرؤية أن الإدارة العامة عانت ولا تزال من مجموعة مشكلات ونقاط ضعف تتلخص بتقادم هيكل الحكومة وهيئاتها ومؤسساتها وتضخمه، وضعف التنسيق والتناغم بين مكوناتها، ما يشير إلى غياب التوافق الشكلي والنهج المشترك في عملها كمؤسسة واحدة تسير وفق إستراتيجية واحدة واضحة. فالدولة، على سبيل المثال، ركزت خلال فترات سابقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات وأهملت تنمية الإدارة لذلك لم تستطع الإدارة العامة ومؤسسات الدولة القيام بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين استدامتها. إضافة إلى عدم وجود خطط شاملة لإعادة هيكلة الحكومة، والاقتصار على إجراءات ترقيعية في الدمج أو الإلغاء أو الفصل أو الإحداث، وانخفاض جودة الخدمات المقدمة للمواطن ما أدى لعدم رضاه وضعف ثقته بالحكومة، وغياب أنظمة الأجور العادلة والمحفزة للعاملين في القطاع الحكومي وعدم مراعاة الطبيعة الخاصة لكل قطاع على حدة، حيث تفاقمت هذه المشكلة أثناء الأزمة نتيجة الارتفاع الكبير لتكاليف المعيشة والانخفاض الحاد للقوة الشرائية لدخل الأسرة ما زاد في حجم الفساد وفي ضعف تحفيز العاملين على أداء واجباتهم في الوظيفة العامة، وعدم وجود نظام ومعايير موضوعية واضحة ومعلنة لإسناد الوظائف الإدارية العليا، ما أدى إلى ظاهرة وصول أشخاص غير كفوئين إلى تلك الوظائف عبر علاقات سياسية أو شخصية ما أدى إلى ضعف أداء المؤسسات وتجيير نسبة من المصلحة العامة لخدمة تلك العلاقات.

ومن نقاط الضعف أيضاً تقادم بعض القوانين الناظمة لعمل الإدارة الحكومية مثل: القانون الأساسي للعاملين في الدولة، نظام العقود الموحد، النظام المالي الأساسي، والتي تشترك جميعها في مشكلة واحدة هي كونها (موحدة) ولا تأخذ بالحسبان الطبيعة الخاصة لكل قطاع حكومي على حدة، وتقادم الهياكل التنظيمية والأنظمة الداخلية وتوصيف الوظائف لمعظم الوزارات والجهات الحكومية، وغياب وظيفة إدارة الموارد البشرية بمفهومها الحديث والاقتصار على إدارة شؤون العاملين بمفهومها التقليدي المتآكل.

إضافة إلى غياب التنمية المتوازنة المستدامة، سواء على صعيد المركز أو المحافظات أو المدن أو الأرياف ما خلق حالة من عدم التجانس الاجتماعي وانعكس اضطراباً وخللاً في صحة الانتماء والمواطنة، والوهن والفساد الذي أصاب مؤسسة القضاء، والذي أدى إلى انتشار ظاهرة خرق القانون في مؤسسات الدولة، وبروز ظواهر اجتماعية جديدة وغريبة لا عهد للسوريين بها وهي بعيدة كل البعد عن ثقافة وقيم المجتمع السوري العريق.

وغير ذلك من المشكلات.